

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

مقدمة :

تمثل القيم في حياة الإنسان دوراً مهماً وأساسياً، وذلك لكونها موجهة لسلوكه، ومنظمة لرغباته، ومحققة لاحتياجاته، وطالما وجدت القيم وأصبحت شائعة في الأنشطة اليومية، فقد أصبحت تمثل شرعية الحياة في المجتمع، ومؤشرًا إلى أن سلوك الإنسان مرتبط بهذه القيم ولا يستطيع الخروج عنها، وتمثل القيم مجموعة من الضوابط الاجتماعية والقوانين والأسس والقواعد التي يرى الفرد في المجتمع ضرورة الالتزام بها والسير وفق مقتضياتها، وبهذا فإن القيم في كل صورها جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية المتبقية من الأوضاع الاجتماعية والثقافية المتطرفة، ومن نظرتنا للإنسان إلى خبراته الواسعة بأبعادها التاريخية والمكانية، وبهذا فهي تؤدي دوراً حيوياً في المجتمع، حيث تقوم بالربط بين النظم الاجتماعية وإعطائها أساساً عقلياً يستقر في ذهن أعضاء المجتمع؛ مما يوجد الانتماء إلى ثقافة هذا المجتمع (١). من هنا نجد أن القيم ضرورية ولازمة على المستويين الفردي والجماعي، فعلى المستوى الفردي نجد أن المرء في حاجة ماسة في تعامله مع الأشخاص والآراء والسلوكيات والأشياء إلى نسق (أو نظام) للمعايير والقيم؛ تعمل بمثابة موجهات لسلوكه ود الواقع لنشاطه، أما على المستوى الجماعي، فإن أي تنظيم اجتماعي في حاجة إلى نسق للقيم يكون نابعاً من أهدافه، ومثله العليا التي تقوم عليها حياته ونشاطاته وعلاقاته (٢).

(١) على خليل مصطفى : القيم الإسلامية والتربية، دراسة في طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية في تكوينها وتنميتها ، المدينة المنورة، مكتبة إبراهيم حلبي، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٥-٣٦ .

(٢) ضياء زاهر : القيم في العملية التربوية ، القاهرة، مؤسسة الخليج العربي، ١٩٨٤ ، ص ص ٨-٩ .

وبناءً على ذلك؛ فالقيم هي موجهات السلوك أو الأحكام المعيارية للسلوك الإنساني، وهي تعد مرجعية معيارية حاكمة للسلوك المرغوب؛ الذي يرتضيه المجتمع لأفراده وبه تنتظم الحياة، وتحقق الأهداف الخاصة والعامة في هذا المجتمع، ولكن مجتمع إطاره القيمي الخاص به الذي يشترك فيه مع أبناء هذا المجتمع، بل إن داخل المجتمع الواحد نجد أن لكل فرد إطاره القيمي الخاص به، والذي يتميز عن غيره على الرغم من وجود قيم مشتركة بين هؤلاء الأفراد يجعلهم يشعرون بالانتماء لبعضهم البعض^(١)، وهي بذلك تمثل محوراً أساسياً لاهتمام المفكرين التربويين، وضرورة من الضرورات الالزامية؛ التي ينبغي على التربية بمؤسساتها وطرقها النظامية وغير النظامية السعي نحو مناقشتها، وتدعمها لدى الأفراد والجماعات.

وهناك قيم تؤثر تأثيراً بالغ الأهمية في توجيه سلوكيات أفراد المجتمع منها : القيم الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية والتي تحتوى كلاً منها على قيمة من قيمة المواطن، فالمواطنة لها قيمها الخاصة بها، والتي ترتفع -كما وكيفاً- إلى درجة مثالية بحيث تصبح المواطن خلاصة جامدة لكل القيم في مجالاتها : السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، كما أن تعليمها لا يختص بتلقين معرفي، ولا إرشادي دراسي، ولا وعظ ديني، ولا نصح خلقي، إنها وظيفة تربوية لها فلسفة وسياسة وأساليب وممارسة وسياقات تفاعل ومعايشة، ومن ثم فتعليم قيم المواطن مسئولية عامة تخص كل المجتمع في نظمه ومؤسساته، ومن بينها المدرسة في حدود اختصاصاتها وصلاحياتها^(٢).

والمواطنة كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط بين الفرد

(١) محمد إبراهيم كاظم : *تطورات في قيم الطلبة "دراسة تربوية تبعية لقيم الطلاب في خمس سنوات"*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ص ١٣-١٤ .

(٢) محمود قمر : *التعليم وترسيخ قيم المواطن ، القاهرة، رسائل النداء الجديد (٧١)*، جمعية النداء الجديد، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص ١١ .

والوطن الذى يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وواجبات تتصل عليها قوانين وأعراف، وتحقق بها مقاصد حياة مشتركة ينقسم خيراتها الجميع^(١)، وهى بهذا المعنى تمثل : مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق نتيجة انتماهه للمجتمع، وعليه فى الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات .

كما أنها لا تعنى مجرد معرفة الفرد بالحياة السياسية، ولكنها تتجلى فى وعي الفرد واهتمامه بشئون المجتمع وقدرته على العمل بكفاءة لصالحه؛ مما يؤكّد العضوية التي يتمتع بها الفرد في المجتمع والإحساس بالاهتمام المشترك من أجل رفاهية المجتمع^(٢) .

وقد حظى موضوع قيم المواطنة بأهمية كبرى لكل من الفرد والمجتمع، وفي هذا الصدد تشير دراسة : شعبان حامد، ونادية حسن^(٣) إلى : أن قيم المواطنة من بين سبل مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، وحيث إن التقدم الحقيقى للوطن فى ظل تحديات القرن الجديد ومستجداته تصنّعه عقول وساعده المواطنين، فإن إكسابهم قيم المواطنة يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل من الفرد والمجتمع .
ويعزى هذا الاهتمام إلى العديد من المتغيرات والأحداث والتطورات التي

(١) المرجع السابق : ص ٩ .

(٢) عبد الرحمن قنديل، غدور عبد السلام فتح الله : فاعلية استخدام بعض مداخل التربية القيمية لتقدير الموضوعات المرتبطة بقضايا العلم والتكنولوجيا والمجتمع في تنمية التحصيل الدراسي وقيم المواطنة لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي "المؤشر العلمي الخامس" (التربية العلمية للمواطنة)، كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ٢٠٠١، ص ٢١٣ .

(٣) شعبان حامد إبراهيم، نادية حسن إبراهيم : بحث في تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة في الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية "دراسة تجريبية" ، ج ١ ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ٢ .

شهدها المجتمع المصرى من : انفتاح سياسى، واقتصادى، وتوجهات سياسية مختلفة، وتعديلات دستورية جديدة حول إضافة المواطننة لبند الدستور وانعكاس ذلك على المجتمع، إذ تضع الإطار العام لدولة عصرية فى ظل محاولات التحول الديمقراطي التى طرحتها السلطة السياسية فى مصر منذ عام ٢٠٠٣، والخاصة بتعديل الدستور فيما يخص انتخاب رئيس الجمهورية بحيث يصبح بالانتخاب الحر المباشر بين أكثر من مرشح بدلاً من نظام الاستفتاء بحيث يتنازل بمقتضاه رئيس الجمهورية عن بعض اختصاصاته لمجلس الوزراء، ويضع ضوابط أخرى على ممارساته لبعض السلطات التي يتمتع بها فى حالة تهديد سلام الوطن، أو إعاقة مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى، ثم طرحت السلطة السياسية مزيداً من التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٦، ومن بينها : النص على مبدأ المواطننة من منظور الوضع الاجتماعى، ووضع القوى السياسية فى المجتمع المصرى يدور جدل حاد حول مبدأ المواطننة وعلاقته وتأثيره على جوانب محددة من الدستور المصرى ومنها أن الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع وكذلك النص فى الدستور على أن الشعب مصدر السلطات ويرى البعض أن هناك تناقض بين النصين، فضلاً عما تحمله هذه النصوص من مضامين تتعلق بحقوق المسيحيين فى مصر ومخاوف إنشاء دولة دينية، وفي إطار ذلك أكد مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية والأمين المساعد للشئون البرلمانية بالحزب الوطنى الديمقراطى^(١) فى حوار بصحيفة الأخبار على أن^(٢) القراءة المتأنية فى طلب تعديل الدستور يقطع بأن هناك رابطاً جاماً يجمع بين مواد الدستور المقترن

(١) خصت الباحثة كلمة مفید شهاب بالذكر؛ لأنه الوزير المسئول عن دراسة ومراجعة مشروعات القوانين واللوائح التنفيذية وأداء البحث والدراسات القانونية، ومتابعة النازعات الدولية والاطلاع على التقارير المهمة والتنسيق بين الحكومة والمجلس القومى لحقوق الإنسان - وأيضاً - تمثيل الحكومة في مجلس الشعب والشورى، ومتابعة كل ما يدور من مناقشات داخل البرلمان وفي جميع اللجان .

(٢) جريدة أخبار اليوم : في نص حوار (مفید شهاب) : حول مشاركة كل القوى السياسية في صياغة المواد المراد تعديليها في الدستور ، العدد ٣٢٤٨ ، السنة ٦٣ ، ط (٢)، السبت ٣ فبراير ، ٢٠٠٧ ، القاهرة، ص ١٠ .

تعديلها وهذا الرابط يتمثل في مزيد من إعلاء سيادة الشعب وتكريس الممارسة الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى التأكيد على مبدأ المواطنة كإحدى الركائز الأساسية للإصلاح الدستوري المنشود باعتبارها أسمى درجات العدالة عند التعامل بين جميع أبناء الوطن بوصفهم متساوين في الحقوق والواجبات؛ ولا تفرقة بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو الأصل، وهو ما يعني في حقيقته إعلاء كاملاً لقيمة المواطن، وتطبيقاً شاملاً لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، وهذا ما أكدته بالفعل المبادئ الأساسية للحزب الوطني الديمقراطي من حيث التزامه بمبدأ المواطنة في أساس المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المصريين، بغض النظر عن الدين أو العقيدة أو الأصل أو الجنس . كما أكدت هذه المبادئ على سعي الحزب لضمان احترام الحقوق الأساسية للمواطنين بكل فياتهم مثل الحق في الحياة الآمنة والحرية والمساواة أمام القانون، والحق في الملكية والعمل والتعليم والرعاية الصحية واحترام الحياة الخاصة والمشاركة السياسية، وحرية الفكر والتعبير وغير ذلك من الحقوق والحرفيات المستمدة من الشرائع السماوية والدستور والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر، وعلى التزام الحزب بمواصلة مسيرة الديمقراطية من خلال تعزيز احترام الدستور وسيادة القانون والحرفيات العامة، والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في العمل العام وحرية الصحافة والإعلام، وتشجيع المشاركة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، وإيمان الحزب بأهمية مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وسعيه لتعزيز دورها في عملية التنمية في إطار من المشاركة بين المجتمع والدولة .

وقد تضمنت ورقة حقوق المواطن والديمقراطية التي طرحتها الحزب في مؤتمره السنوي الأول في سبتمبر ٢٠٠٣ رؤية الحزب وأهدافه فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح السياسي والمؤسسي والثقافي . وقد أكد الحزب في هذه الورقة على الترابط الوثيق بين مجالات الإصلاح الاقتصادي من ناحية ومجالات الإصلاح السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى بحيث أصبح من الصعب المضى في جهود الإصلاح

فى أى منهما بمعزل عن الآخر . وأكد الحزب على ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة على أساس من الثقة والاحترام المتبادل، باعتبار أن المواطن هو شريك كامل وفاعل فى صنع القرارات المتعلقة بحياته ومجتمعه وحاضره ومستقبله، وإن تمكين المواطن من المشاركة السياسية وتحفيزه على المشاركة لشعبية فى عملية التنمية قد أصبح ضرورة ملحة .

وطرحت ورقة حقوق المواطن والديمقراطية عدة أهداف تتمثل رؤية الحزب لتحقيق عملية الإصلاح السياسي والمؤسسي والثقافي وهى :

أ-تقعيل دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى : لأن هذه المنظمات هي الأقرب للقاعدة الشعبية والمجتمعية وهي الأكثر قدرة على التعبير عنها .

ب-إحياء مفهوم المواطن وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة .

ج-توفير العدالة الناجزة للمواطنين .

د-تحديث البنية الثقافية .

وقد شهد العالم -أيضاً- العديد من الأحداث والتطورات؛ التى تهدد بفقدان قيمة الولاء والهوية الثقافية وروح التطوع خاصة مع ظهور الثورة المعرفية والإعلامية؛ التى تزايدت آثارها فى السنوات الأخيرة، وظهر ذلك فى انطلاق مئات من الأقمار الصناعية، والتى تحمل الآلاف من القنوات الفضائية؛ والتى تبث برامجها من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة حاملة معها تقاليد وثقافات تلك الدول . هذا بخلاف مئات الشبكات المعلوماتية التى تنشر ملايين الرسائل عبر الفضاء المعرفى؛ لتصل إلى كل مكان فى العالم .

وقد ظهر صدى تلك المشكلات فى مصر كالعنف والتطرف والإرهاب والخروج على النظام والقانون وتهديد الأمن فى المجتمع، كما ظهرت سلوكيات أخرى تعبّر عن : السلبية، وعدم التسامح، وعدم المشاركة السياسية، وتنعكس مؤشرات تلك الأزمة فى عدة مظاهر منها : حالات السلبية، واللامبالاة، وانخفاض درجة

المشاركة السياسية، وضعف الشعور بالأنتماء، والإحساس بالاغتراب، والرغبة في الهجرة، وجود فراغ سياسي، وضعف الوعي بالقضايا السياسية .

وقد أوضحت أن هذه المتغيرات والتطورات والمشكلات، وغيرها أن سلامه واستقرار المواطن، لا يعتمد على توافر القيم التي ترتكز عليها بنية النظام الديمقراطي، وتحقيق المواطنة الفعالة فحسب، وإنما يعتمد كذلك - على نوعية المواطنين واتجاهاتهم ومدى إدراكهم للهوية، وقدرتهم على التسامح مع الآخر، وقدرتهم على قبول الآخر، والعيش معه، ورغبتهم في المشاركة السياسية؛ بهدف تحقيق الصالح العام من ناحية ومراقبة السلطات السياسية ومحاسبتهم من ناحية ثانية، وأخيراً قدرتهم على ضبط النفس فيما يقومون به من أفعال تلحق الضرر بالصحة والبيئة، حيث لا يتوافر في المجتمع مواطنون بهذه النوعية، وتلك الاتجاهات؛ فإن تحقيق المواطنة يصبح صعب المنال، أو تصبح المواطنة القائمة غير مستقرة على أقل تقدير .

على أن هناك مجموعة من الظروف قد أدت إلى سلبية المواطنين - إضافة إلى نقص قيم المواطنة- تمثلت في انشغال ملايين الفقراء في البحث عن لقمة العيش، والفجوة الكبيرة بين الحكام والشعب، وعدم ثقة المواطن في القوى السياسية الحاكمة .

وأمام شيوع تلك الظواهر في المجتمع انعكس تأثيرها على الأفراد، ونقص معارفهم حول مسئليات المواطنة، واغترابهم عن المجتمع ومؤسساته، وعدم الوعي بعملياته، وأمام ذلك أصبح من الضروري الاهتمام بتربية الناشئة والشباب وتوجيه المزيد من الاهتمام بتربية المواطن من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة بصفة عامة؛ حيث إن تربية قيم المواطن ليس عملاً تحكره المدارس ولا الجامعات دون غيرها، فكل مؤسسات المجتمع معنية بدرجة أو بأخرى بالمواطنة وتنتسب فيما بينها عوامل التأثير والتأثر .

وقد كانت تلك الظواهر السلبية محل اهتمام بعض الهيئات الدولية مثل : الهيئة الدولية للإنجاز التربوي، وكذلك بعض البحوث والدراسات الحديثة في هذا المجال؛ والتي أشارت إلى أن عدداً كبيراً من التلاميذ فاقدون للتزامات المواطنة وتقافة وقيم المواطنة وعدم الميل تجاه تحمل مسؤوليات المواطنة، وتؤكد على وجوب تبني المجتمعات مشروعات المواطنة من خلال برامج تعليم تستطيع مساعدة التلاميذ على ممارسة الديمقراطية، والحرية، وسلوكيات المشاركة، والتعاون، والمسؤولية، وغيرها؛ والذي يتم من خلال دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة^(١).

وقد نبه بعض المثقفين والتربويين إلى خطورة ضعف قيم المواطنة في مدارسنا، ولذلك أكد (صلاح قنصوه)^(٢) بين الانتماء والمواطنة، والاهتمام ب التربية الناشئة والشباب وتنمية قيم المواطنة لديهم، وتوجيهه مزيد من الاهتمام ب التربية المواطنة وقيمها من خلال : مناهج تربوية منتظمة، ومعلم مسئول وفعال خاصة في المرحلة الإعدادية من أجل المواطن الصالح والمواطنة الفعالة، وهو ما أكدت عليه دراسات علمية عديدة.

ففي دراسة أجراها "جمال الدين إبراهيم"^(٣) استهدفت تقويم أثر منهجه الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة لدى تلاميذهما، وقد توصلت إلى ضعف الدور الذي يلعبه منهجه الدراسات الاجتماعية في تنمية بعض القيم الأساسية للمواطنة، وتفتقد المعايير الواجب توافرها في محتوى منهجه.

(١) شعبان حامد محمد، نادية حسن : مرجع سابق، ص ١.

(٢) صلاح قنصوه : بقرب الشعور بالانتماء لدى الشباب، المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ١٠-٣ ، ١٩٨٤/٤/١ ، جامعة عين شمس، ١٩٨٤ .

(٣) جمال الدين إبراهيم محمود : تقويم أثر منهجه الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة لدى التلاميذ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ .

وتتفق الباحثة مع هذه الدراسة على أن تنمية المواطنة لدى التلاميذ تحتاج إلى تدعيم جميع المؤسسات التربوية، وعلى رأسها المدرسة بصفتها مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع للقيام بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.

ويؤكد أهمية هذا الدور الخطير للمدرسة "رانير جريفينز"^(١)، حيث يرى أن: اكتساب وتنمية قيم المواطنة يتم من خلال تحسين عملية التعليم بكل ما تحتويه المدرسة من آليات تتنفيذ خاصة بالمقررات الدراسية والمعلمين والمناخ والأنشطة المدرسية وغيرها.

وهو ما يؤكده كمال المنوفى^(٢) حيث يرى أن المدرسة تحمل الجزء الأكبر من مسؤولية بناء وتطوير منظومة قيم المواطنة بالعمل الجاد والدعوب الهدف إلى حسن إعداد الشباب تعليمياً وتربوياً من خلال : مناهج دراسية حديثة ومتطرفة، ومعلم واعٍ بقيم المواطنة، وتكنولوجيا تعليمية عصرية، وأنشطة طلابية غير نمطية.

وإذا كان لقيم المواطنة بصفة عامة أهمية كبيرة، وتحتل مكانة سامية بين القيم الأخرى، في مرحلة التعليم الأساسي فإن لهذه القيم أهمية كبيرة في المرحلة الإعدادية، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن قيم المواطنة في المرحلة الإعدادية لها أهمية كبيرة تتبثق من أهمية وخطورة مرحلة التعليم الإعدادي، والتي تمثل القاعدة العريضة لإعداد المواطن الواعي والمسؤول، كما أنها المرحلة التي يتم خلالها غرس الاتجاهات والعادات والقيم في نفوس التلاميذ، وت تكون فيها الملامح الرئيسية لشخصية المواطن الصالح الواعي بمسؤوليات وقيم المواطنة الفعالة، ومن بين هذه الدراسات :

(1) Rhys Griffith:National Curriculum:National Disaster?Education and Citizenship, 2000, P.18.

(2) كمال المنوفى : الجامعة وبناء المواطنة، جريدة الأهرام، العدد ٤٦٧٤، ١١ يناير، ٢٠٠١
القاهرة، ص ١٠ .

دراسة (Fields^(١)) التي تنص على : ضرورة تعليم قيم المواطنة في المرحلة الإعدادية، كما أشارت إلى ضرورة اهتمام المعلمين بهذه المرحلة؛ لكي يحرزوا خبرات جديدة تزود خبراتهم التعليمية والتي تصبح ذات معنى لتأميمهم في المرحلة التعليمية الأولى.

وفي هذا السياق يشير "هوبرون"^(٢) إلى : أهمية الدور الذي تقوم به المرحلة الإعدادية في تنمية قيم المواطنة؛ حيث تؤكد دراسته على : أهمية وضع برنامج تعليمي لتنمية قيم المواطنة داخل المدرسة وخارجها، حيث يتربّل التلاميذ على ممارسة الديمقراطية، وسبل تحقيق الذات داخل المجتمع، وقد توصلت إلى : أن ربط المواد الدراسية بحاجات المجتمع هي أفضل سبيل لتنمية المواطنة وقيمها في مراحل التعليم بصفة عامة، والمرحلة الإعدادية بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد تؤكد دراسة أحمد عبد الله، وعماد صيام^(٣) على : أهمية الدور الذي تلعبه المدرسة الإعدادية في تنمية قيم المواطنة؛ حيث تعد المدرسة وكيل المجتمع في تربية وتنشئة الأجيال وإعدادهم للحياة بالتكيف معها اجتماعياً، وعقلياً، ووجودانياً، وجسمياً، ومن ثم يعد دورها التربوي أكبر من دور غيرها من المؤسسات التربوية، ويتجلى دورها في مجال تنمية الوعي السياسي والوطني؛ حيث تعد المعهد الأول الذي يلتقي فيه التلميذ أول دروسه التي تندمج بالمارسة العملية، وهي الدروس والممارسات العملية التي قد تصنع منه مواطناً مشاركاً فعالاً، ومسئولاً مقتحاً

(1) Fields, Joycel: **Citizenship for Tomorrow:What Did you Learn in School to day? Early Child Development and Care**, 1993, PP.1-4.

(2) Hepburng, M.A.; Service Learning in Civic Education : A concept with long, Sturdy Roots, **Theory Into Practice**, V.(36), 1997.

(3) أحمد عبد الله، عماد صيام : الانتماء والمشاركة مدخل حقوق الطفل في المدرسة والمجتمع، المجلس القومي للطفولة والأمومة، مشروع تأسيس أندية حقوق الطفل ، القاهرة،

لمشكلاته، ومتحاوراً لانغلاقه حول مشكلاته الفردية، وذلك من خلال أساليب تربوية تتسم بالحوار والمناقشة وتبادل الآراء في مناخ تظلله الروح الديمقراطية، - بعيداً عن الكبت والقهر - والقدرة على التفكير ، وتمثيلها في نفس التلميذ سلوكاً وممارسة .

ومع وجود مظاهر اللامبالاة، وغياب الوعي بقيم المواطنة والتطرف والانغلاقية، وعدم التسامح، والسلبية، والعنف والإرهاب والخروج عن النظام والقانون، وتهديد الأمن في المجتمع، وضعف الشعور بالانتماء، والإحساس بالاغتراب، وغيرها من الظواهر السلبية فضلاً عن معرفة أهمية دور المدرسة في تنمية المواطنة في المرحلة الإعدادية لذلك ظهر الإحساس بمشكلة البحث الحالى، سواء من خلال نتائج الدراسات السابقة التي تناولت قضية المواطنة وتنمية قيمها لدى التلاميذ ومشاكل عدم التكيف والاغتراب لديهم وعدموعيهم بالحقوق والواجبات والمسؤوليات داخل مجتمعهم، والتي أوصت بضرورة تناول تنمية قيم المواطنة وتربية تلاميذنا وفقاً لها بطريقة منهجية مخططة وهادفة من خلال المرحلة الإعدادية ومناهجها وملعبها .

ومن أجل هذا فإن الدراسة الحالية ستحدد واقع الدور الذي تقوم به المدرسة الإعدادية لتنمية قيم المواطنة .

مشكلة الدراسة :

في ضوء التحديات والتهديدات التي تواجه قيم المواطنة، وكذلك المشكلات العالمية والمحلية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري؛ والذي يؤثر سلباً في سلوكيات المواطنين تجاه مجتمعهم، وانتقامهم وإحساسهم بذواتهم، وهذه الجوانب يكتسبها الفرد من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة، ومن بينها المدرسة؛ تتبلور مشكلة البحث حول دور المدرسة الإعدادية في تربية قيم المواطنة ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية تلقى بمزيد من الضوء على المشكلة وتمثل في :

- ١ - ما دواعي تنمية المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية؟
- ٢ - ما قيم المواطنة المطلوب تربيتها لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية؟

- ٣ - ما دور المناهج الدراسية بالمرحلة الإعدادية في تنمية قيم المواطنة؟
- ٤ - ما دور المعلم في تنمية قيم المواطنة وترسيخها لدى تلميذ المرحلة الإعدادية؟
- ٥ - ما التصور المقترن لتفعيل دور المدرسة الإعدادية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذها؟

أهداف الدراسة :

- تحديد ماهية قيم المواطنة المرغوبة، والتى ينبغى تعميتها لدى تلميذ المرحلة الإعدادية.
- تحديد دور المناهج الدراسية في تنمية قيم المواطنة لدى تلميذ المرحلة الإعدادية.
- التعرف على دور معلم المرحلة الإعدادية في تنمية قيم المواطنة.
- وضع تصور مقترن لتفعيل دور المدرسة الإعدادية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذها.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من :

- ما يشهده المجتمع في هذه الآونة من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ تهب علينا أعاصر العولمة، وما يواكبها من تهديد الهويات القومية والثقافات الوطنية، ومن ثم تصبح عملية تحصين الشباب بقيم : الولاء، والانتماء، وحب الوطن، والمسؤولية، والتعاون وغيرها في مواجهة عمليات التشويه من قبل الحملات الإعلامية الموجهة للترويج للعولمة، ويطلب ذلك دوراً تربوياً فاعلاً للمدرسة يسهم في التنشئة الوطنية والسياسية القائمة على مبادئ وقيم المواطنة.
- دمج القيم في المقررات وهو اتجاه قائم في التربية حالياً.
- تساعد في تفعيل دور المدرسة من مناهج ومعلمين في تنمية قيم المواطنة.

منهج الدراسة :